

الفصل الأول

**ماهية الديمقراطية**

obeikandi.com

## المبحث الأول نشأة الديمقراطية

يتفق الباحثون بالكاد، حتى في المعاجم الاشتقاقية أن أصل كلمة الديمقراطية (Demokratia)، كما هو معروف في نشأتها مردودة إلى العصر اليوناني القديم، وبالذات إلى أثينا- وهي مركبة من كلمتين اثنتين ديموس (Demos) أي الشعب، وكلمة كراتوس (Cratos) أي السلطة ومعناها (سلطة الشعب) - كمرحلة قبيلة لحكم الملك أكبر الأعظم سادية الموقد العام أي بيت النار. يشرف على الموقد ويقدم القران ويتلو الدعاء ويرأس الولائم الدينية، قبل أن يتحول مصطلح الديمقراطية إلى مذهب سياسي (أيديولوجية سياسية) ترجع إلى العصر اليوناني.

وقد وضع بروتاغوراس (Protagoras) لأول مرة في تاريخ البشرية، الأساس النظري للديمقراطية. ونقطة البداية، عنده، كيفية نشأة المجتمع. وهذه النشأة في رأيه مردودة إلى تجمع الأفراد من أجل الدفاع عن أنفسهم ضد الحيوانات. بيد أن هذا التجمع قد أفضى إلى ارتكاب الموبقات وذلك بسبب غياب فن الحياة في إطار التجمع في مدينة. وفن الحياة في رأي بروتاغوراس هو فن السياسة، وبسبب هذا الغياب أرسل كير الآلهة، زيوس إلى الأثينيين فصيلتين هما: الاحترام المتبادل والعدالة. (1)

(1) د. مراد وهبة: الديمقراطية والدوجهرية، سياسية فكرية، عدد 66، يونيو 1990، القاهرة، مصر.

ثمة معان عديدة للديمقراطية. فهي في التعريف الكلاسيكي، حكم الشعب بواسطة الشعب. وهي، في المفهوم الماركسي، نظام سلطة الطبقة السائدة. وهي في التعريف المعاصر، تمليك السلطة للشعب والمحاسبة. وأبرز هذه المؤسسات جميعاً الأحزاب السياسية.

غير أنه يمكن إعطاء تعريف بسيط للديمقراطية بالقول أنها نظام المشاركة الشعبية في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الآيلة إلى كفالة أمن المواطنين وسعادتهم ورفيهم الحضاري.

وهناك تعريف آخر لمفهوم الديمقراطية وهو الأكثر شيوعاً أورده أبراهام لنكولن: الديمقراطية هي حكم الشعب، من قبل الشعب، ومن أجل الشعب. وبالتالي، وفق هذا التعريف أن البلد يكون أكثر إشاعة للديمقراطية عندما يكون المحكومون هم الحكام، أو عندما يشترك أكبر عدد ممكن من المحكومين في ممارسة السلطة بشكل مباشر.<sup>(1)</sup>

وهذا التعريف، ومع التسليم بجديته لأنه ينطبق أكثر على الأداء الواقعي، إلا أنه ليس تعريفاً دقيقاً كما يدل على ذلك تطور الأنظمة الجديدة، فالممارسات الديمقراطية المعاصرة ما زالت ناقصة، وهي لا تدعي الكمال، يقول جان جاك روسو (J.J.Rousseau) في كتابه (Le contrat social): لو كان هناك شعب

(1) القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، أندريه هوريو، ج1، الأهلية للنشر والتوزيع، ط2، بيروت

من الآلهة لحكم نفسه بطريقة ديمقراطية، هذا النوع من الحكم الذي يبلغ حد الكمال لا يصلح للبشر. (العقد الاجتماعي، الفصل 14، الكتاب 3). وهذا الكتاب ألفه روسو في سنة (1762م)، أي في الوقت الذي كانت نظريات مونتسكيو (Montesquieu) في مصادر الشرائع والدساتير، التي عرضها في كتابه روح الشرائع (L'esprit des lois)، وآراء فولتير (Voltaire)، وجماعة الأنسيكلوبيديا (Encyclopédie) في فرنسا، وقبلهم فلاسفات هوبز (Hobbes)، ولوك (Locke) في إنجلترا، مهياً لأفكار روسو إلى التطور السريع والانعقاد من الذهنية الماضية في الحكم والاستبداد.

وبالتالي، فالنظرية لم تبلغ غايتها المثالية بعد وهي حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب، بل هي لم تحقق بعد حكم الشعب، بالمعنى الحرفي للكلمة، وإنما هي كما دعاها روبرت دال (Robert dahl)<sup>(1)</sup> نظام حكم الكثرة، لذلك، فإن الممارسة الديمقراطية راهنياً ليست سوى نفي حكم الفرد المطلق وحكم القلة، وتجاوزهما إلى تحقيق حكم الكثرة، الساعي من أجل الوصول إلى حكم الشعب. فالديمقراطية على حد تعبير نظرية العقد الاجتماعي (Le contra social) التي تنسب إلى جان جاك روسو ترى الديمقراطية - أولاً - مذهب سياسي، لا مذهب اجتماعي واقتصادي، فهي: مسألة عقل وليس مسألة خبز وزبد Une question de tête. et de Coeur et non de beurre et de pain.

(1) روبرت دال، يعد اليوم من أهم دارسي الديمقراطية المعاصرة ومنظرها في الغرب.



عبد العزيز بوتفليقة



الشاذلي بن جديد



قابوس بن سعيد



عبد الله بن الحسين

إن حكم الشعب لصالح الشعب، يمثل غاية الديمقراطية، أكثر مما يصلح لأن يكون تعريفاً للعملية الديمقراطية. إنها غاية تطمح الديمقراطية إلى بلوغها دون ادعاء الوصول إليها، باعتبار أن الديمقراطية مسألة نسبية، وعملية تاريخية متدرجة، حيث أن النتائج التي تحققها أية ممارسات ديمقراطية هي بكل المقاييس مؤشر على توازن القوى، وهذا ما نلاحظه اليوم في الدول التي استقرت فيها الممارسة الديمقراطية، حيث حققت مجتمعاتها تدريجياً تقدماً نسبياً في المضي قدماً نحو تحقيق غاية حكم الشعب لصالح الشعب.

وبالتالي، فإن بعض الباحثين<sup>(1)</sup> يرى أن صورة حكم الشعب لصالح الشعب، هي مثالية بإجماع كافة الدارسين لمفهوم الديمقراطية، على أنها لم تتحقق في الماضي، وليست متحققة في وقتنا الحاضر، ومن غير المنتظر تحقيقها في المستقبل المنظور، وأن على نظم الحكم التي فشلت في طرح البديل أن تركز إلى الواقعية وأن تذكر القول المأثور: ما لا يدرك كله لا يترك جُله.

أيضاً، مفهوم الديمقراطية يطرح إشكاليات فكرية<sup>(2)</sup> أهمها احتمالات التناقض بين الديمقراطية والإسلام، واحتمالات الترابط العقائدي بين الديمقراطية وعقائد الغرب واتجاهاته، ويمتد الاختلاف إلى جدوى ممارسة الديمقراطية، إلى التيارات السياسية والأحزاب والحركات التي تنشأ التغيير وتعمل من أجله، ليطال هذا الجدل إلى فصائل مهمة من التيار الديني الإسلامي، والتيار القومي

(1) علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، مايو سنة

2000.

(2) التحارب الديمقراطية في العالم العربي.

العربي، والتيار الاجتماعي اليساري، والتيار الليبرالي، وتقف اليوم، بكل أسف تحفظات كل طرف على مفهوم الطرف الآخر للديمقراطية أو الشورى الملزمة، عائقاً أمام ضرورات تنمية فكر سياسي ديمقراطي يعترف فيه كل طرف بوجود الطرف الآخر، وبالتالي، احترام رأي الطرف الآخر، وقبوله كشريك كامل في الوطن يحترم حقه في التعبير.

بعد هذا العرض الأولي، يمكن القول أنه يصعب تحديد تعريف للديمقراطية تعريفاً جامعاً مانعاً يصلح لكل زمان ومكان.

ويمكن تعزيز مؤسسات الحكم الديمقراطي فيما يأتي:

- وضع دستور ديمقراطي،
- أن تكون الدولة دولة قانونية، بمعنى احترام مبدأ سيادة القانون والمساواة القانونية،
- احترام حقوق الإنسان،
- نشر التعليم،
- احترام حرية التعبير،
- إقرار التعددية السياسية على أسس غير قبلية وغير مذهبية،
- تأمين الحاجات الأساسية لجميع المواطنين،
- خلق روح المواطنة والانتماء إلى الدولة،
- نشر الثقافة السياسية لترسيخ المفاهيم الديمقراطية.

## المبحث الثاني

### أهداف الديمقراطية

تسعى الديمقراطية في مختلف أشكالها وصورها إلى تحقيق العدل، وهي بهذا لا تختلف على الشرائع السماوية، وهي منهج ضرورة يقتضيه التعايش السلمي بين أفراد المجتمع وجماعته، وتصل الديمقراطية المعاصرة إلى ذلك من خلال تقييد الممارسة الديمقراطية بدستور (Constitution) يراعي الشروط التي تتراضى عليها القوى الفاعلة في المجتمع، من مساواة (égalité) وحرية (Liberté) وحكم للقانون (Loi)، أي ضمان حق (Deroit) المشاركة السياسية الفعالة لكل أفراد الشعب أو أكثره منه على الأقل، في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة، وذلك وفق شرعية دستورية (égislative) تنبثق عن الإرادة الحرة للمواطنين وتقوم على مبادئ ديمقراطية تتجسد في مؤسسات دستورية تصون الحريات العامة (liberté publiques) وتمنع الجور والتعسف والاستبداد الذي يطبع نُظم الحكم في بعض البلدان.<sup>(1)</sup>

وبالتالي، فإن من أهم متطلبات المنهج الديمقراطي يتمثل في تحقيق مشاركة سياسية فعالة لأفراد المجتمع، دون استثناء، وعلى قدم المساواة، وما دام المنهج الديمقراطي دستوري، فهذا يعني أن ممارسة الديمقراطية مقيدة بدستور، وليست منفصلة من عقاها، يمارس الشعب فيها سلطات مطلقة لا تضبطها شريعة إلهية

---

(1) علي خليفة الكواري، مرجع سبق ذكره.

ولا تحذ من غلوائها قفم إنسانفة؁ وإنما فمارس الشعب سلطائه بموجب دستور  
تقفده ثوابت المجتمع وتضبطه مبادئ الءفمقراطية ومؤسساتها.

## المبحث الثالث

### مبادئ الديمقراطية

للمبقراطية مبادئ أساسية هي بمثابة حد أدنى لأية ممارسة ديمقراطية حادة

وهي:

- الإيمان (conscience) والالتزام بأن الإنسان قيمة في ذاته وأن إنسانيته هي منتهى كل سياسة وحماية وترقية وتنمية. فالمفاهيم والمؤسسات تبقى رهينة سلبًا أو إيجابًا قدر مساهمتها في إغناء النفس الإنسانية أو إفقارها، في إطلاق كتبها وقمعها وسوقها إلى التقليد والاجترار. الديمقراطية ليست إطارًا لكمّ بشري بل لنوعية إنسانية نامية وحيوية ومتقدمة. والإنسان الفرد هو أساس الديمقراطية، وسياستها وغايتها في آن معا،
- حرية التعبير (liberté d'expression) فالحرية قيمة أساسية وشرط لاكتمال إنسانية الإنسان. هي وسيلة التعبير عن فرح الوجود وعن حاجات النفس والجسد. وهي بالتالي، وسيلة مشاركة الإنسان - فردًا وجماعةً - في هموم الآخرين واهتماماتهم وسبيل التفاهم على الغايات والوسائل التي تحقق السعادة،

■ القبول بالتنوع والتعدد. البسيطة نفسها تقوم على التنوع

والتعدد. إنه التنوع في إطار الوحدة أو الوحدة التي تشمل

بالضرورة على التنوع،

والتعدد لا ينبع من طبيعة هذا الكون والوجود فحسب بل ينبع أيضاً من

ممارسة الحرية. ذلك أن قيام الأفراد بممارسة حرياتهم يفضي إلى ظهور آراء

مختلفة باختلاف ظروف هؤلاء الأفراد وحاجاتهم، وإذا كان متظراً منّي

احترامي لإنسانية الآخر أن أحترم حريته، فلامناس من قبولي بنتائج ممارسته

حريته، وبالتالي، يقول تعدد الآراء الناجمة عن ممارسة الآخرين لحرياتهم.

والتعدد ليس واقعاً فحسب بل هو مرتبجي. إنه ليس نتيجة منطقية لممارسة

الحرية فحسب بل هو مطلوب أيضاً لغايات وأشياء (choses) أخرى. ذلك أن

في التعدد حركة وتفاعلاً واختباراً ومقارنةً وتصحيحاً وتصويماً.

■ حكم الأغلبية (le système majoritaire)، فلا يعقل أن

ينشق عن إرادة أناس أحرار وأن يكون مع ذلك وفقاً على

قلة قليلة أوفي مصلحتها. وقد يثور جدل حول مضمون

هذا المبدأ، هل هو حق الأغلبية بأن تحكم نتيجة تصويت

(vote) أويكفي بأن يكون الحكم متوجهاً إلى مصالح

الأغلبية، مراعيًا لها، مستلهماً أفكارها وأهدافها،

■ ضمان التصحيح والارتقاء. ذلك أن الكون قائم على

التنوع، على الحركة والتغير أي على جدلية التناقض

المستمر. الجمود حالة منافية لطبيعة الكون المؤسس على

هذه الجدلية. وإذا كان الأمر كذلك فلا مناص إلى أن يتحتم المجتمع في حدود شروط معينة حتى ولو كان ذلك بقرار من الأغلبية. وهنا تأتي ضرورة التصحيح والارتقاء.

كيف تتم عملية التصحيح والارتقاء؟ ثمّة من يدعو إلى الإقرار بمبدأ التناوب على السلطة (pouvoir) كسبيل لتلافي الجمود وتصحيح الأخطاء وكفالة التقدم والرفق. وثمّة من يكفي بإقرار حق المعارضة دون أن يمتد ذلك إلى إمكانية تداول السلطة بين عدة أطراف. والحق أن الأمر يبقى مرهوناً بظروف المجتمع وحاجاته وشروط العمل السياسية فيه. مع التأكيد أن أحدًا، في نهاية المطاف، لا يستطيع أن يقيد جدل التناقضات، لأن صيرورة القانون الطبيعي (droit naturel) هي من القوة والحتمية بحيث تدفع بالبعض إلى المطالبة ليس بإقرار حق المعارضة والتناوب على السلطة فحسب بل بتكريس حق الثورة، كتسريع لجدل التناقضات (dialectique)، أي لحركة التاريخ.

## المبحث الرابع

### محتويات الديمقراطية الدستورية

انطلاقاً، من أن الديمقراطية ارتبطت في بداية نشأتها بفقدانها الحرية والعدالة، وبالتالي، كنتيجة حتمية لذلك بات من الضروري حماية القواعد التي تقوم على الحرية العامة والحقوق الفردية، وهي، بالأساس مستلزمات تتغذى منها الديمقراطية الغربية: (1)

- السيادة (souveraineté)، ويتموقع بموجها مصدر السلطان (puissance) في شعب الدولة، سواء أكان هذا الشعب أمة قومية (nation)، بوحدتها التاريخية (السيادة القومية) أم الشعب، بوضعيته الراهنة (السيادة الشعبية)،
- الحكم الديمقراطي، لم يعد بارزاً، كما كان عليه في الديمقراطيات القديمة، باشتراك الشعب مباشرة في ممارسة الحكم (الديمقراطية المباشرة)، وإما بالحكم النيابي، الذي يتولاه نواب الشعب أو ممثلوه (الديمقراطية النيابية أو التمثيلية)، فيبقى هذا الحكم متصل بالشعب، بطرق مختلفة، (الديمقراطية شبه المباشرة)،
- الانتخاب، وقد بات الوسيلة الشرعية الوحيدة الشائعة والمتبعة في تولية ممثلي الشعب وحكامه، بصورة مباشرة

(1) د. آدمون رباط. القانون الدستوري، ج2، دار العلم للملايين، بيروت 1971.

أوغير مباشرة، على اختلاف أصنافهم ودرجتهم، تنفيذًا  
للفكرة الديمقراطية،

■ الدستورية، التي تقضي بأن تكون الدولة خاضعة، في  
أعمال جميع موظفيها. من أعلاهم إلى أدناهم، إلى قانونها  
الأساسي، وهو الدستور، سواء أكان هذا الدستور عرفيًا  
(contunieres) أو مكتوبًا،

■ سموالدستور ( principe de la suprematie de la  
conttitution)، بالنسبة إلى قوانين الدولة، بمعنى أن تكون  
هذه القوانين مستمدة من هذا الدستور، ومتوافقة  
وأحكامه، ومنسجمة وروحه، الرقابة على دستورية  
القوانين (control de la conttitutionalite de lois)،

■ الفصل بين وظائف الدولة الثلاث، وهي الوظيفة  
التشريعية (أي البرلمان)، والوظيفة التنفيذية (أي  
الحكومة)، والوظيفة القضائية (أي المحاكم)، وذلك  
ضمانة لحرية المواطن وحقوقه أي حكم الشعب  
بالشعب لصالح الشعب ( gouvernement des peuples )  
(pour le peuple et par le peuple)، من تسلط وتمرکز  
سلطانها بشخص حاكم فردي أو جماعي (الفصل بين  
السلطات).

وإجمالاً، يمكن القول أننا أمام صنفين من النظريات، صنف يعود إلى تمتع الفرد بحرياته الأساسية كإنسان ومواطن - وهي السيادة، والحكم النيابي، والانتخاب، وصنف ينطوي على ضمانات دستورية تهدف إلى الحؤول دون إساءة الحكام إلى استعمال سلطاتهم - وهي دستورية الدولة، والرقابة الدستورية على القوانين، والفصل بين السلطات، وهي ما ستعرض لها.

## المطلب الأول

### السيادة الديمقراطية

الثابت أن الدولة في جوهرها، تصف بعنصر السيادة، هذه الأخيرة التي تجعلها مختلفة، في طبيعتها القانونية، عن السلطة التي تمارسها سائر المجتمعات الخاضعة للدولة، وبالتالي، فالسيادة بمنطقها الراهن، أصبحت مترادفة في معناها، بل مندرجة مع الديمقراطية<sup>(1)</sup>، باعتبار أن سلطان الدولة، إذا كان يستمد مصدره من الشعب، ففي هذه الحالة، يكون حكم الدولة، حكماً ديمقراطياً. ودون المرور بالسيادة وأشكالها وأصولها التاريخية، يمكن القول، دون مواربة، أن السيادة، اليوم، تلعب دوراً بارزاً في القانون الدستوري والقانون الدولي، والنظرية القانونية للسيادة غنية بتشعبها وتفرعاتها منها ما يتعلق بالتفريق بين سيادة الدولة من جهة وبين السيادة في الدولة من جهة ثانية، ومنها ما يجعل السيادة القومية مختلفة بمعناها عن السيادة الشعبية.

(1) أدمون أرباط، مرجع سبق ذكره.

وكانت السيادة، كفكرة سياسية ونظرية قانونية، وليدة ظروف تاريخية، خاصة بأوروبا الغربية، ولاسيما فرنسا، بدليل أن كلمة (Souveraineté) وهي فرنسية، قد انتقلت إلى سائر اللغات الغربية، مع قليل من التحوير دون تغيير في جوهرها، ففي الانجليزية (Sovereignty)، و(Soveranitat) في الألمانية، و(Sovranita)، أي أن مصطلح السيادة قد ظهر نتيجة ما رافق الحياة السياسية في فرنسا وأوروبا الغربية، من تطورات وانقلابات متشابهة ومتفاعلة.<sup>(1)</sup>

أي أن السيادة اندمجت، منذ ظهورها، بالفكرة الديمقراطية، وأنها، بما كان لها من آثار قانونية في الحياة السياسية، قد لعبت دور قطب الرحى، الذي التقت حوله المبادئ الدستورية لتكون منطلقاً للحركة الديمقراطية. وغداً المبدأ الديمقراطي، وبالتالي، نظرية السيادة القومية أو الشعبية، الركن الأساسي لجميع دساتير العالم، وخاصة الدول، التي تقوم أنظمتها على الديمقراطيات، سواء أكانت هذه الديمقراطيات من نوع الديمقراطيات الشعبية أو السوفيتية، كما هو الحال في الصين وكوبا، أو من نوع الديمقراطيات الليبرالية في البلاد العربية.

ولأهمية هذا المبدأ، السيادة، تم بناء جل الدساتير الحديثة باللجوء إليه وهوما كرسه الشرعية العالمية لحقوق الإنسان، الصادرة في (10/12/1948م) رسمياً في الفقرة (3) من المادة (21)، بقولها: إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة، دورية، تجوي على أساس

---

(1) المرجع السابق.

الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع، أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

وما نلاحظه في وقتنا الحاضر، أن المجتمعات البشرية أخذت في التحول، إلى ديمقراطيات متفتحة، تتطور بشدة، نحو الانطلاق من القيود التقليدية والتفاوتات الاقتصادية، كما أن الديمقراطية قد أصبحت حركة جبارة في كل مكان، حركة تخضع لها جميع القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، دون استثناء، ولم يعد من المستطاع، مهما تشعبت الآراء حول صحة الديمقراطية وأساليبها، مقاومة الشعوب النائرة المطالبة بحقوقها في الحكم والحياة.

فقد سادت عدة إمبراطوريات قديمة ولكنها بعد الحرب الكونية العالمية الأولى بادت برمتها، مثل: الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية والصين القديمة. وإذا انتقلنا إلى الدول الديمقراطية العريقة، كفرنسا وبريطانيا وبلجيكا والولايات المتحدة، فإننا نجد الحركة الديمقراطية فيها، في حالة من التقدم نحو اليسار، لتوسيع الحريات والحقوق الشعبية، وخاصة لجهة حق الانتخاب إلى جميع المواطنين من رجال ونساء بالغين، دون استثناء.

أما الحركات الفاشية والنازية والأوتوقراطية، التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى، وخصوصاً بعد الثانية، فإنها سرعان ما تلاشت أمام السيل الجارف لمظاهر الروح الديمقراطية، التي باتت منتشرة في جميع حكوماتها وهيئاتها.

وبالتالي، فالمبدأ الديمقراطي إنما هو اليوم مبدأ الإنسانية الواعية، وبالشكل القانوني الذي ارتدته أخيراً، أي السيادة الشعبية أو القومية، المعيار النفسي للشعوب الحريصة على ممارسة حقوقها والذود عن كرامتها.

## المطلب الثاني الحكم الديمقراطي

بات مؤكداً، أن السيادة، في الوقت الراهن، لا تُعد مصدرها إلا في الشعب وحده، فالديمقراطية لم تعد مثل السابق، حكماً تنبثق أصوله من الإرادة العامة، بل نظرة إلى الحياة تقوم على أساس فهم عميق للديمقراطية دعائمه عقيدة وفلسفة. فمن جهة الديمقراطية عقيدة لأن الجماهير تدين لمبادئها وتؤمن بشرعيتها، وتعمل على تبيان مظاهر الديمقراطية، والسعي دون هوادة لتحقيق نتائجها.

أيضاً، الديمقراطية فلسفة لأن الفكر الإنساني تناولها بالبحث والتأمل، وتم تسليط الضوء على جميع نواحيها، في السياسة والاقتصاد والثقافة والأخلاق، وكل أوجه الحياة التي اجتاحتها الروح الديمقراطية من كل جانب.

ولذلك، لم تلبث الديمقراطية أن تحولت من مفهومها التقليدي القديم، القائل بأنها حكم صادر عن إرادة الشعب أو الأمة، إلى نظام شامل لتتفرع عنها منجزات متصلة بها مباشرة، وهي معان ومنجزات متباينة، قد اختلفت حول تحديدها، الدول المعاصرة، المنتظمة في قارات ومعسكرات متنازعة فيما بينها.

وانطلاقاً من هذه الحقائق، وحالة الأفكار المتباينة المهيمنة على هذه المفاهيم، يمكن استخراج ثلاثة تصانيف أساسية للديمقراطيات الراهنة وهي كالتالي: (1)

---

(1) آدمون رباط، مرجع سبق ذكره.

- **التصنيف الأول**، وينضوي تحته طائفتين ضخمتين من الديمقراطيات، التي تتوزع بينها الدول الحديثة، الديمقراطية الغربية من جهة، وهي سياسية واجتماعية في وقت واحد، وعناوينها هي: الإيمان بالحرية الفردية وممارستها، وفق القوانين الوضعية، وهناك الديمقراطية الأوتوقراطية من جهة ثانية، التي من سماتها وجوب تطوير المجتمع، بقوة إرادة الدولة، تطويراً يجعله، أكثر عدالة، وهي الديمقراطية الاشتراكية على اختلاف مشاربها ومفاهيمها،
- **التصنيف الثاني** هو بين الديمقراطية المحكومة وبين الديمقراطية الحاكمة، وهما وجهان للديمقراطية تظهر ملامحهما في كل من الديمقراطيتين الغربية والأوتوقراطية،
- **التصنيف الثالث**، ويقع بين الديمقراطية المقررة بمبدأ تشعب الآراء وتعدد الأحزاب. وهي التي يمكن وصفها بالديمقراطية التعددية، فتتصف حكومتها بالانفتاح والتبدل، وبين الديمقراطية الوحدانية، التي من سمات حكومتها الدكتاتورية والانغلاق.

## الفرع الأول الديمقراطية الغربية

وموطن هذه الديمقراطية هي الدول الغربية، التي يقوم نظامها على الاقتصاد الحر، وهي الديمقراطية التي تستمد أصولها من تاريخ الحضارة الغربية، ومن مبادئها المكتسبة عبر ثورتها في العصر الحديث، في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، وكانت تتسم فيما سبق بالديمقراطية السياسية، فتحولت بالتدرج، وبعد رحلة من النضال الشاق، إلى ديمقراطية اجتماعية، تقوم على أساس حماية الحريات العامة والحقوق الفردية وصورها والعمل على إبقائها قائمة. وهناك نوعين من الديمقراطية الغربية:

- الديمقراطية السياسية،
- الديمقراطية الاجتماعية.

### الديمقراطية السياسية:

وهذا النوع في الحقيقة هو الأساس، ففي التاريخ القديم، كان الحكم يتركز إلى إرادة الشعب، ويتميز بمساهمة أفراده من عموم المواطنين، في عملية استخراج هذه الإرادة<sup>(1)</sup> - وهي الديمقراطية المباشرة - وقد تطور هذا الفرع من الديمقراطية، إلى وقتنا الراهن الذي صار فيه، وهو تحول الدولة المدنية، إلى دولة إقليمية، في الدول الغربية، كحكم ينبثق عن إرادة الشعب، من خلال الانتخاب، أي انتخاب نواب الشعب أو ممثليه، فأصبحنا أمام ما يسمى

---

(1) آدمون رباط، المرجع السابق، ج1، ط2.

بالديمقراطية التمثيلية أو النيابية، بمعنى أن أعضاء الشعب، وهم المواطنون بتعريفهم الدستوري المعاصر، إنما يتمتعون بحقوق سياسية متساوية، على اختلاف تفاوتهم الاقتصادية وطبقاتهم الاجتماعية ومذاهبهم الدينية وآرائهم السياسية.

ويرى أنصار الديمقراطية الغربية، أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق، إلا إذا كانت لها شخصية ذاتية، لأن الحرية في الأساس تُؤلف صفة جوهرية من تلك الشخصية الذاتية، وإن مستلزمات طبيعتها أن تكون مقيدة بالقوانين الوضعية، أوفي بوتقة الإرادة العامة، ممثلة في الدولة الحاكمة، أو إذا توخينا الدقة الحزب الأوحده المسيطر على هذه الدولة.

إن الحرية كجوهر من الشخصية الإنسانية، يتطلب بالنهاية أن تبقى مزاولتها في تناول الجميع دون استثناء، سواء أولئك الذين يُؤيدون سياسة الحكومة القائمة، أوالذين لا يشاطرون آراءها ولا يوافقون على أعمالها، وهم الذين تتألف من جماعاتهم ما يصفه الغرب بالمعارضة.

#### الديمقراطية الاجتماعية:

تعني أن الإنسان لا يستطيع أن يمارس حقوقه السياسية، ممارسة صحيحة، فعلية، إذا لم يكن مستقرًا في وضعية مادية، من شأنها أن تبعث في نفسه الراحة، والاطمئنان عن كرامته ومصيره، وبالتالي، تأمين حياته من جميع الأطراف، الشخصية وأسرته.

إن ممارسة الحريات العامة في الدول الغربية، لم تكن في أي يوم من الأيام كعائق من شأنه تحويل ديمقراطياتها السياسية التقليدية إلى ديمقراطيات اجتماعية، أي إلى ديمقراطيات تتوفر فيها الضمانات الاجتماعية على اختلاف أنواعها، لرفع مستوى الطبقات العاملة وتأمين حياة أفضل لها فحسب.

وكما نلاحظ اليوم أن ما من دولة في الغرب إلا ونجدها قد تخلت عن السياسة الليبرالية المتطرفة السابقة، بمعناها الاقتصادية الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر، وبالتالي، ألقت الدول الغربية نفسها مضطرة، بالكاد دون استثناء، إلى إتباع سياسة تدخلية، تهدف إلى تطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بهدف تقريب بين الطبقات، ومحاولة تقريب المستويات الحياتية، حتى لا يقف العملاق إلى جانب القزم.

واستطاعت الحكومات في المجتمعات الغربية، بضغط من أحزابها اليسارية، أن تحقق هذه التطورات في مجتمعاتها، بإتباعها، في الوقت نفسه، الطرق الشرعية التي توفرها الديمقراطية السياسية، من إنشاء أكرتريات برلمانية، منبثقة عن انتخابات عامة ودورية، على أساس المساواة في حق الانتخاب، والتعبير الحر، والتعدد الحزبي، والتنافس بين المرشحين، وهي تطورات لا تزال جارية، عن طريق القانون، المنبثق أساساً عن الديمقراطية السياسية.

وهذه السياسة بلغت أقصاها، خاصة في البلاد الاسكندنافية التي اتبعت، منذ بداية القرن الحاضر، سياسة اجتماعية، كادت أن تحول مجتمعاتها إلى مجتمعات اشتراكية، لولا الحفاظ على الحريات الفردية كمبدأ مقدس تجب حمايته.

وانطلاقاً من هذه المنهجية تمتد سائر دول الحضارة الغربية في أوروبا (فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا وسويسرا واللوكسمبورغ)، وأمريكا (كندا والمكسيك والأورغواي) والمحيط الهادئ (استراليا ونيوزيلاندا) واتحاد جنوبي إفريقيا، وفي جميعها قد أصبحت الديمقراطية، ديمقراطية سياسية واجتماعية، تقوم على أساس الإقرار بمبدأ الحريات الفردية وضمنان ممارستها.

## الفرع الثاني

### الديمقراطية الأوتوقراطية

كانت الديمقراطية الغربية قد أكملت الديمقراطية السياسية بالديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال (حكم الشعب من الشعب من الشعب من أجل الشعب). أي أنها تمتد بحيث تشمل إدارة الاقتصاد ومجال الأمن الوطني والعدالة والشؤون الخارجية. أما الديمقراطية الأوتوقراطية، فهي تلك الديمقراطية التي يقوم بناؤها على الإرادة بتطوير المجتمع، بقوة الدولة، وبالتالي، تنفيذ مخطتها المرسوم.<sup>(1)</sup>

وقد ظهرت الديمقراطية الأوتوقراطية بأشكال مختلفة، يمكن توزيعها على

صنفين رئيسيين هما:

■ الديمقراطية الماركسية، وهي الأقوم تكويناً والأوضح

عقيدة،

(1) أندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية، ج1، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ط2،

1977.

■ والديمقراطية الاشتراكية، على اختلاف أنواعها، ومن أبرز خصائصها، تلمس طريقها وابتكار فلسفتها.

### الديمقراطية الماركسية:

وموطنها الدول الشيوعية، وتقوم على البحث عن المساواة في الظروف المادية بين الناس، أي تحقيق الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية، لكن في المقابل، نادراً ما تهتم بالديمقراطية السياسية، فالحزب الواحد والانتخابات غير التنافسية، وغياب أي رقابة، برلمانية فعلية على الحكام، وقلة احترام الحريات الفردية، وكمثال على ذلك إعدام الكتاب الشباب أمثال غنربورغ وأصدقائه بعد إعدامات سينيافسكي ودانيال، مما يدل على أن الاهتمام بالديمقراطية السياسية نادر في هذا النوع من الديمقراطية.

وتقوم فلسفة الديمقراطية الماركسية على قاعدة دكتاتورية البروليتاريا، الممثلة بالحزب الشيوعي، الذي يتولى دور القيادة الطليعية في الدولة الماركسية. كما أن النظرية الماركسية للديمقراطية، مرتبطة، أيضاً، بنظرية الصراع بين الطبقات، التي تعتبره قطب الرحى للتاريخ ومحركا دائما للمجتمعات البشرية في تطوراتها وأحوالها.

ولم تكن الحريات العامة، التي اقتصت الديمقراطية الغربية بإنشاء فلسفتها وتنظيم نظريتها القانونية إلا خداعاً، ذلك أن الطبقات العاملة والمستثمرة لا تستطيع، في حقيقة الأمر، ممارسة هذه الحريات، ممارسة فعلية، بفعل حرمانها

من الوسائل الاقتصادية والمالية، التي تكفل لها وحدها ممارسة هذه الحريات، ممارسة صادقة، وحقيقية.

فالثابت، أن الديمقراطية لا تكون صحيحة إذا لم تكن مقترنة، في الشعب الذي يمارسها، بالعوامل الاقتصادية التي من شأنها أن تمكن الفرد ممارستها بحرية فعلية، بدليل ما ذهب إليه أرسطو في كتابه عن (السياسة) قوله: " ولكن يتوجب على صديق الشعب الصحيح أن لا تقع الكثرة بحالة البؤس، المدقع، لأن الفقر البالغ إنما يؤلف سببا لفساد الديمقراطية، ولذلك يقتضي خلق ازدهار دائم، وهي حالة تفيد الأثرياء أيضًا "

وبالتالي، فالديمقراطية الغربية، بنظر الماركسية، سوى ديمقراطية طبقية، وهي كنتيجة التي خلص إليها لينين: من الواضح أنه يستحيل التسليم بوجود ديمقراطية صافية، بل بديمقراطية طبقية، لأن الديمقراطية الموصوفة بالصافية، لا تدل إلا على جهل من يقول بها، لطبيعة الصراع القائم بين الطبقات. وعلى أساس هذه النظرة، تبرز النتيجة، وهي أنه يقتضي على الطبقات العاملة بأن تزيل سيطرة الطبقة الرأسمالية، وقيام دكتاتورية البروليتاريا واستلامها الحكم.

وهكذا، يبدو جليًا، أن الديمقراطية الماركسية، وفق النظرية السوفييتية، ديمقراطية أوتوقراطية، باعتبار أنها دكتاتورية بأسلوبها، وتمارسها الطبقة البروليتارية ضد البرجوازية.

## الديمقراطية الاشتراكية:

إلى جانب الديمقراطية الماركسية، هناك نوع من التحارب الاشتراكية للديمقراطية جرى في الدول الغربية من ناحية ومن ناحية أخرى من دول خارج الدائرة الأوروبية.

فالمجموعة الأولى من الاشتراكيات هي خاصة بالدول الغربية، ذات الأحزاب الاشتراكية، التي اتخذت لها اشتراكية خاصة بها (الاشتراكية التيتوية نسبة إلى تيتو)، منذ أن افرقت في طريقها، عن الأحزاب الشيوعية، المنتمية إلى موسكو، وذلك باتخاذها لنفسها نظرية اشتراكية، تتمكن بمقتضاها من التوفيق بين تراث الحضارة الغربية ونظرتها إلى الحريات الفردية، وبين تأمين وسائل الإنتاج وتطوير المجتمع، لتحويله إلى الاشتراكية، وبالتالي، التنصل إن لم نقل التنكر للعقيدة الماركسية، إلى المساهمة، بالتعاون مع الأحزاب البرجوازية، في إنشاء الديمقراطية الاجتماعية، دون الاشتراكية الصحيحة.

أما المجموعة الثانية للديمقراطية الاشتراكية، فهي تلك التي تدور تجارها، في الدول حديثة الاستقلال، والدول الناشئة، وقد كان مسرح هذا النوع في العالم العربي وسائر أرجاء آسيا وإفريقيا، في مرحلة سابقة.<sup>(1)</sup>

(1) اتبعت الدول العربية الاشتراكيات غير الغربية، التي تنطلق من تطوير شعورها المتخلفة، تطويراً منظماً، مخططاً، مفروضاً، والخصائص التي تجمع الدول العربية أما اشتراكيات عربية منها اشتراكية الجمهورية العربية المتحدة في مصر ونفس الحال بالمسبة للجزائر. وفي سوريا هناك كتابات لأستاذ ميشال عفلق، ومؤتمرات حزب البعث بالإضافة إلى النظريات الخاصة بالحزب الاشتراكي. أما العراق فكانت المنهجية الاشتراكية المستوحاة من نظريات الأستاذ ميشال عفلق. كما أن ليبيا والسودان نظريتهما وأساليبهما في تحقيق الاشتراكية العربية.

فالدول التي كانت مستعمرة واستقلت حديثاً لم يكن أمامها خيار إلا السقوط في أحضان أحد العاشقين الكبارين، إما أمريكا كزعيمة للنظام الرأسمالي، أو روسيا كزعيمة للنظام الاشتراكي، فكان أمام الدول الناشئة إلا طريق الاشتراكية، كوسيلة للنهوض بهذه المجتمعات التي كانت تعاني في الأساس من تركة ثقيلة أبرزها التخلف والجهل والمرض، بفعل الاستعمار والاستغلال، وليس من سبيل إلى تحقيق الأهداف المتوخاة، إلا بإتباع الدكتاتورية في الحكم، والتأميم الشامل لكافة وسائل الإنتاج، بهدف إيجاد حلول ملائمة لمشاكلها الاجتماعية.

ورغم بعض أوجه الشبه في إنجازات اشتراكية الغرب، فإنها لا تتطابق البتة مع تطبيقات الديمقراطية السوفييتية والديمقراطيات الشعبية وفق الرؤية الماركسية. وبالتالي، فإنها تبرز اليوم، بمعظم مواصفات الأوتوقراطية، من دكتاتورية في الحكم، وإلغاء للأحزاب، وقضاء على المعارضة، وكبت للحريات، وتأميم للاقتصاديات، وهي ضوابط أساسية لمجتمعات اشتراكية، تهدف إلى القضاء على الطبقة، إشاعة العدل الاجتماعي.<sup>(1)</sup>

وبالتالي، فالمجموعة الثانية، تهدف إلى تطوير شعبها، ليس عن طريق الحريات والانتخابات، وإنما بإرادة الحزب الأوحده أوقوة الجيش المسيطر، وفي كثير من الأحيان، تبدو بالنتيجة، هذه الديمقراطية الاشتراكية، وليدة القوة، القوة المادية، وإن تكن مقترنة بقوة الإيمان بالعدل، فهذا النوع من الاشتراكية أوحدهته الإرادة

(1) آدمون رباط، مرجع سبق ذكره.

الحاكمة، ليس عن طريق الشعب ومثليه المنتخبين، وإنما يفرض من قوة، لا تستسيغ المناقشة.

### الديمقراطية المحكومة والديمقراطية الحاكمة:

من الحقائق التاريخية، قد استنبط نظريته القابلة بأن هناك مرحلتين في مفهوم الديمقراطية وتطبيقاتها:

- الديمقراطية المحكومة (Démocratie gouvernée)،
- والثانية الديمقراطية الحاكمة (Démocratie gouvernante).

### الديمقراطية المحكومة:

هذا النوع يتوافق مع السيادة القومية (Souveraineté nationale)، بخلاف الديمقراطية الحاكمة التي عادة ما تكون منبثقة عن السيادة الشعبية (Souveraineté populaire). فشرعة حقوق الإنسان الأولى سنة (1789م)، قد تضمنت في مادتها الثالثة، إعلان السيادة القومية، بقولها "إن مبدأ كل سيادة إنما يكون كائناً في الأمة"، أي في الأمة القومية.

وما دامت السيادة القومية تعتبر أنها في مظهرها السياسي والاجتماعي، يشكل وحدة تاريخية ومثالية، وأن السيادة لا تنحصر بالأحياء الذين تتألف منهم الأمة، في وقت معين، بل وأنها تشتمل تاريخياً، على الآباء والأجداد، ومستقبلاً، على الأجيال القادمة، فيتأتى من هذه النظرية بأن تمثيل هذه الأمة يعود إلى نخبة، كانت مختارة بفضل ثرواتها وامتيازاتها في عهود الملكية المطلقة،

فأصبحت تخضع للصندوق ومنتخبة في الديمقراطية الحديثة المبنية على السيادة القومية.

في هذه المرحلة من الديمقراطية، تظل كتلة الحكام متصلة، عن طريق الانتخاب، بجمهور المواطنين، الذين يكفون، راضين وقانعين، بممارسة حقهم بالانتخاب، في أوقات دورية، ومن ثم بإجراء مراقبتهم، بفضل هذه الوسيلة على أعمال حكاهم، بدون مشاركتهم فعليًا، بإدارة الشؤون العامة، والمساهمة بتقريرها وتوجيهها.

وقد ظهرت الديمقراطية المحكومة في بدايتها في الدول الغربية خاصة في بريطانيا وفرنسا، في القرن التاسع عشر، عندما كانت الجماعات الأرستقراطية والبرجوازية، متأثرة بالحكم والشؤون العامة، لدرجة أن دعاة الماركسية لم يروا في هذه الديمقراطية، سوى وجهها القائم على التفاوت بين الطبقتين الأرستقراطية والبرجوازية، مما أدى في نهاية المطاف إلى بروز كتل حاكمة، كانت تتوارث فيما بينها المسؤوليات العامة، بالاستناد إلى ثقة الناخبين من أحزابهم، وتشكل نخب ممتازة، وتصبح بمرو الزمن متولية قيادتهم، بالعادة والوراثة.

#### الديمقراطية الحاكمة:

يمكن تعريف هذا النوع ببساطة، هو ذلك النوع، الذي تصبح فيه الجماهير، أنه بإمكانها الاستغناء عن الوسطاء، الذين يحكمون باسمها، وإذا توخينا الدقة يمكن القول إنها الديمقراطية الجماهيرية، التي ظهرت معالمها، مجردة من كل

شيء، عندما نزلت الجماهير إلى الحلبة السياسية، لكي تتقي نواها من صفوفها وتساهم، بالتعاون معهم، في مراقبة وتسيير الشؤون العامة.

إذن، نكون أمام ديمقراطية حاکمة، عندما تمنح الجماهير إلى استلام مقدراتها، مباشرة، مستعينة برجالها، ومستغنية عن الكتل التي كانت، بقوة التعامل، متولية أمر قيادتها.

وظهرت معالم هذا النوع، في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، في الدول الغربية خاصة، أثناء ظهور الديمقراطية الاجتماعية، التي كانت تتسم بالطابع النقابي للعمال، وكل الطبقات العاملة، من صغار التجار والصناع والزراع، ومن جمهرة المثقفين وأساتذة الجامعات والمدارس، وبالتالي، اتخذت شكلها الجماهيري، الذي باتت تنطبع بها الديمقراطية منذ ذلك الوقت، وهي ديمقراطية قد نقلت الجماهير، من الحالة التي كانت عليها في السابق من مواطنين عاملين، في حقول السياسة والاقتصاد والاجتماع، ومشاركين، بالتالي، في تدبير الشؤون العامة وتسييرها، من صحافة وإذاعة وتلفزة وأحزاب واجتماعات عامة واستفتاء وانتخاب، التي عادة ما تتصف بها الحياة العامة المعاصرة.

ولكن طبيعة الدولة في مظهرها العصري الراهن، وهي التي تضم مدناً وقرى، قد جعلت من الصعوبة بمكان إن لم نقل من المستحيل، عملياً، إتباع هذا النوع من الحكم الديمقراطي، الذي كان بالإمكان ممارسته في عهد الدول المدنية القديمة، بفضل صغر حجم الإقليم وقلة عدد المواطنين، مما دفع بالديمقراطية الحديثة، إلى أن تعتمد طريقة الحكم النيابي، أي الديمقراطية

التمثيلية أو النيابية، مهما اختلفت أنظمتها السياسية، من برلمانية أو رئاسية أو مجلسية.

### الفرع الثالث

#### الديمقراطية التعددية والديمقراطية الوحدانية

ويبدو واضحًا من خلال العنوان أن الشكلين مختلفين، ومتضادين، فهناك من يعتمد مبدأ تعدد الآراء وبالتالي، التعدد الحزبي ممارسة، وهي الديمقراطية التعددية (Démocratie pluraliste)، وبين النوع الذي أصبح يقوم على العقيدة الرسمية المعتمدة من الدولة، أي الحزب الأوحد، الذي يتولى الدور الطبيعي في هذه الدولة.

فالديمقراطية التي تقوم على أساس التعدد، هي ذلك النوع الذي يقر بالحريات العامة، بمدلولاتها التقليدية، بينما الديمقراطية الوحدانية، مع الإعلان في كثير من الأحيان أنها تطمح إلى تحقيق الديمقراطية الصحيحة، بينما في حقيقة الأمر، وواقعيًا، تعمل على تقييد الحريات، بل القضاء عليها، إذا لزمَت المصلحة العامة ذلك، أي مصلحة الحكم القائم.

وعن النوع الأول، ينشأ حكم من الممكن وصفه بالحكم المفتوح (Pouvoir ouvert)، في حين أن الثاني يؤدي بنا إلى الحكم المغلق (Pouvoir clos)، فالحكم المفتوح هو الحكم الديمقراطي بكل المقاييس، بمعنى أن الذين يتولون الحكم في ظل هذا النوع، يقعون معرضين، على الدوام، وبحكم طريقة توليتهم

وهي الانتخاب الشامل، إلى التبديل والتغيير، وبالتالي، التداول على السلطة، بصيغ الانتخابات الحرة والتهيئة.

أما الحكم المغلق فهو الذي يعتمد دبلوماسية الأبواب الموصدة، في كل وجه كل من لم يؤمن بعقيدته، أو يؤيد سياسته، وهو حكم يعتمد القوة منهجاً، في فرض حكمه وتنفيذ برامجه.